أخلاقيات البحث العلمي والنشر الالكتروني

د. براردي نعيمة ، جامعة المسيلة

الملخص:

بفعل التطورات المتسارعة التي شهدتها تقنيات الاتصال وما صاحبها من انتشار وتطور كبيرين في مجال النشر الالكتروني على مستوى العالم ككل ، خاصة مع ما تتيحه شبكة الانترنيت من سرعة وسهولة من حيث النشر والتوزيع والمقروئية، وبمختلف الأساليب والصيغ من مكتوب ومسموع ومرئي، غير أن هذا التطور خلق عدة صعوبات تتعلق بضبط هذا مجال النشر الالكتروني سواء من حيث القوانين أو الاخلاقيات، خاصة مع التدفق الكبير في المعلومات والذي تتيحه شبكة الانترنيت من حيث النشر والتوزيع ظهرت إشكاليات تتعلق باحترام الملكية الفكرية والرقابة على المحتوى ومصداقية المحتوى خاصة في مجال الأبحاث العلمية ،ومن هنا كان لابد من وضع أطر قانونية وقواعد أخلاقية تؤطر مجالات البحث العلمي المتعدد والمتنوع ، وتضمن حقوق المؤلفين والباحثين والهيئات والمؤسسات العلمية ، ومن جهة أخرى تضمن اتاحة المعلومات والمعرفة للجميع .

يهدف البحث الى التعرف على واقع البحث العلمي والنشر الإلكتروني في وطننا العربي، خاصة مع ارتباط تطوّر النشر الإلكتروني بوجود بنية تحتية تكنولوجية قوية، ومنظومة قانونية وأخلاقية تؤسس لمرحلة جديدة في مسيرة البحث العلمي، تعتمد على العلم والبحث والإبداع.....

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، النشر الالكتروني.

Summary:

Because of the rapid developments in communication technologies and the accompanying widespread and significant development in the field of electronic publishing worldwide, especially with the speedy and easy availability of the Internet in terms of publishing, distribution and reading, and in various forms and formats of written, audio and video. However, this development has created several difficulties related to regulating this field of electronic publishing, both in terms of laws and ethics, especially with the large flow of information made available by the Internet in terms of dissemination and distribution. Problems have arisen with respect to intellectual property, censorship of content and the credibility of content, especially in the field of scientific research. it was necessary to

establish legal frameworks and ethical rules that frame the fields of multiple scientific research, and guarantee the rights of authors, researchers, scientific institutions and other bodies, including information and knowledge.

The research aims to identify the reality of scientific research and electronic publishing in our Arab world, especially with the development of electronic publishing linked to the presence of a strong technological infrastructure, a legal and moral system that establishes a new stage in the course of scientific research, based on science, research and creativity.....

مقدمة:

رغم الإجماع الكبير على أهمية النشـــر الإلكتروني كرافد مهم من روافد المعرفة ووسيط فكري يتيح الاستفادة من الإبداع بأفضل صورة ممكنة، إلا أن الأمر لا يزال يشوبه الكثير من الفوضى خاصة بين الفاعلين في هذا الفضاء الالكتروني والصورة لا تزال غير مكتملة، والقوانين وأخلاقيات النشر الإلكتروني ليست واضحة المعالم والملامح، مما يعيق تطور مجالات البحث وطرق الاســتفادة دون تعدي على الحقوق ودون الاخلال بالضــوابط والمعايير الاخلاقية.

نســعى من خلال هذا البحث الى تســليط الضــوء على أخلاقيات البحث العلمي والنشر الالكتروني، والتعرف على أسباب عدم الاستفادة من مصادر المعلومات الالكترونية خاصة بالنسبة للجامعات، والتي يعد النشر من أهم مؤشرات تطورها ومساهمتها الفعالة في البحث العلمي، كمخرجات تمكن المجتمع من اســتخدامه في تطوره وتقدمه ولعل هذا الامر، هو أحد الاشــكالات المطروحة في وطننا العربي وكذا بلادنا حيث أن نتائج الدراســات والبحوث لا تســتغل من طرف الفاعلين خارج الجامعات ..... ناهيك عن الاشــكالات الاخرى المطروحة ....

1 - البحث العلمي والنشر الالكتروني:

يلعب البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية دورا هاما في تطور ورفاهية المجتمع في أي دولة، ويمكن اعتبار إجراء البحوث العلمية مقياسا لتقدم هذه الدول ونموها الاجتماعي والاقتصــادي. فالدول التي تتميز بكفاءة تطبيق مخرجات البحث العلمي، نجدها دائما

تحتل مكان الصدارة في مجالات عديدة، مثل تصنيع الآلات والأجهزة الحربية، وهذا يجعلها تتفوق عسكريا وتكثر مساهماتها الثقافية والعلمية في الحضارة الإنسانية، أو في مجال تقديم الخدمات المتنوعة لمواطنيها وفق أحدث الأساليب. أو كمثال آخر وليس أخرا، في نموها الاقتصادي وبناء المصانع وزيادة الإنتاج وحسن استغلال الموارد الطبيعية، وتسمى هذه الدول بالدول المتقدمة أو الصناعية (أو دول الشمال). بينما نجد دولا أخرى تسمى بالدول النامية (أو دول الجنوب) نرى أن قدرتها على استخدام العلم والبحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية متخلفة. (يوسف السلطان, 2000).

كما يقول ميشال إنولا، (إنولا، 2004، ص 87): "تشير الدراسات الإستشراقية حول مستقبلنا التكنولوجي، إلى أن القرن الحالي سيكون قرن تعميم التفاعلية وأنظمة الاتصالات، فستعيش المجتمعات رهانات كبرى تتمحور حول التحكم في المعلومات. فالأفراد سيتمكنون من التواصل مع غيرهم، وتلقي وإرسال كل أنواع المعلومات، هذا المفهوم العالمي والمفرد في الوصول إلى المعلومات، هو الذي يدفع المهندسين والباحثين، في جميع أنحاء العالم، إلى تصور تكنولوجيات الاتصالات المستقبلية، لقد بدأ العالم هذه التغيرات المستقبلية، فالقفزات العملاقة التي يعرفها عالم الهواتف النقالة، إضافة إلى تلك التي يعرفها عالم الكمبيوتر، توحي كلها إن المستقبل سيكون ثورياً".

(يقول: "Matthew A. Russell" في كتابه "Mining the Social Web" مقارنة بتحليل البيانات من الفيس بوك ووسائل الإعلام الاجتماعية، فكيف ينبغي لنا قراءة وتفسير البيانات التي نحصل عليها من وسائل الإعلام الأخرى). (Russell،2011).

ويخلص الباحث إلى القول: "لابد من الإشارة هنا إلى أن العديد من مستخدمي الشبكة العنكبوتية، لا يستطيعون التمييز بين مصطلح الإنترنت ومصطلح الويب فالإنترنت: منظومة واسعة تحتوي على خدمات عديدة منها: المواقع الإلكترونية المتنوعة ومواقع التواصل الاجتماعي ومواقع المحادثة والحوار، إضافة إلى خدمات البريد الإلكتروني والبحث وغيرها، التي تتمثل جميعها في الشبكة العنكبوتية العالمية. أما الويب: فهو مشروع يفوق بقدراته وإمكاناته وسرعة نقله للمعلومات بعشرات المرات أو أكثر من ذلك سرعة وهو ما يعرف بالويب (2.00)، وهو مشروع أكاديمي واعد، ليكون أكبر شبكة معلومات في الإنترنت".

- النشر الإلكتروني (محتوى الإنترنت):

يذهب لانكستر F.Lancaster الى أن " مصطلح النشر الالكتروني يمكن تفسيره بطرق مختلفة وفي أبسط التفاسير يستخدم الحاسوب والتجهيزات المترابطة به لأغراض اقتصادية لإنتاج المطبوع التقليدي على الورق ، وفي أكثر التفاسير تعقيدا يتم استغلال الاوعية الالكترونية بما في ذلك الحركة والصوت والمظاهر التفاعلية في انشاء أشكال جديدة تماما من المطبوعات ، وهنالك تفسيرات أخرى عديدة بين هذين الطرفين " (هوش ابوبكر،2000)

يجد النشر الإلكتروني أساسه في ظهور الكتاب الإلكتروني في بداية التسعينيات من القرن المنصرم؛ وتوافر إمكانية تخزينه ونشره؛ قبل أن يتعزز ويتطور بصورة مذهلة مع توافر شبكة الأنترنت التي سمحت بتوزيع الكتب والمنشورات بأشكال مختلفة وبصور متطورة وفورية؛ ووجود برامج إلكترونية مختلفة؛ تسمح بتصنيف وتحميل المنشورات بسبل مبسطة وسريعة..

ويمكن القول إن هناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء تنامي الاهتمام بالنشر الإلكتروني والإقبال المتزايد عليه؛ فتكلفته متواضعة بالمقارنة مع النشر الورقي؛ ناهيك عن انتشار استعمال الحواسيب على نطاق واسع في المؤسسات والبيوت والمدارس والجامعات.. وظهور الأقراص المدمجة وغيرها من تقنيات التخزين؛ وتزايد الربط بشبكة الأنترنت ووجود مكتبات إلكترونية منافسة للمكتبات التقليدية..(لكريني ، 2016) .

أما بالنسبة للمحتوى الرقمي العربي (Digital Arabic content) والذي يقصد به: المواد المعرفية المكتوبة باللغة العربية والتي تعد للنشر على شبكة الانترنت والشبكات التي تقع على شاكلتها، سواء كان هذا المحتوى يأخذ شكل النص العربي أو المادة السمع بصرية أو الأشكال أو البرامج والقطع البرمجية. ويشترط في المادة حتى تعتبر محتوى عربي أن تكون منشورة للعموم بحيث يستفيد منها متصفح الانترنت دون الحاجة إلى الدخول بكلمة مرور كما يشترط أن تكون المادة موثقة ومفهرسة بشكل يسهل التعامل معها وليس الاكتفاء بتكديس مواد كما وردت من المصدر على الشبكة.

ويرى جمال الزرن (زرن ، 2005) إن انعكاسات الدور الوظيفي للإنترنت في المجتمع الغربي أعطت ثمارها في شكل مهن وأدوار اجتماعية مختلفة . لذلك كان قطاع الإعلام

الجديد والإنترنت في الدول الغربية في الفترة بين 1980 و1990 حافزا ومحركا لميلاد مهن جديدة تتصل بالاتصالات الحديثة إذ مكن في فرنسا لوحدها من خلق 300.000 موطن شغل في ذات الفترة. أما من سنة 1990 إلى سنة 1996 فقد سجل زيادة ب 4 %. يوجد اليوم في الغرب ما يفوق الأربعون مهنة ذات صلة بالإنترنت والإعلام الجديد بدءا بمصمم المواقع أي " الواب ماستر" وهي الأكثر انتشارا مرورا بالمشرف على صفحات الإنترنت وصولا إلى محرري صفحات الواب وغيرها من التخصصات الدقيقة ذات الصلة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية. لئن كانت بدايات مهن الإنترنت ذات منحي ذاتيا يتصل قبل كل شيء بالهواية والفضول فإنه سريعا ما تحول إلى معرفة وتخصصا في الكليات ومعاهد التكوين أين يجمع الخريج بين المعارف العامة العلمية والتكوين العملي والتدريب الميداني. فقد أصبحت الجامعات العربية تدفع اليوم بأجيال من أفضل معاهدها إلى سوق عمل غير متوفرة وبكلفة عالية لتتحول تلك الطاقات إلى الدول الغربية وشركاتها المتعددة الجنسيات فتجد كفاءات عربية عالية لم تستثمر في تكوينها دولارا واحدا.

- مراحل تطور النشر الإلكتروني :

1) استخدام الحاسوب لإصدار المنشورات التقليدية المطبوعة على الورق، وإن مكان المعلومات الممكنة تستخدم لتوليد الناتج الورقي، ويمكن أيضاً أن تستخدم لأهداف أخرى، ويمكننا أن ندع هذه المرحلة كمرحلة الأسلوب المزدوج لأن المنظورات المطبوعة على الورق تتعايش مع نظيراتها الإلكترونية جنباً إلى جنب.

2) المرحلة الثانية، وهي ظهور مطبوعات جديدة بصورة تامة وهذه موجودة بشكل إلكتروني فقط... ومن أوضح الأمثلة على هذه مراصد المعلومات والمكانز المختلفة، وهذه يمكن الوصول إليها عن طريق الخط المباشر فقط لعدم وجود نظير لها مطبوع على ورق.

3) المرحلة الثالثة ، لهذا التطور هي حلول الإلكترونيات محل المطبوعات التقليدية على الورق. وأن هذه المرحلة لم يصل إليها الإنسان ولكن بكل تأكيد فهو على عتبة هذه المرحلة. وبكل تأكيد فإن مرحلة الإحلال سوف تؤثر على أنماط عديدة من المنشورات التقليدية بالنمط نفسه الذي تحرك خلال مرحلة الأسلوب المزدوج، وأن المنشورات الضخمة والمكلفة مالياً وغيرها من المنشورات التي تتطلب التحديث باستمرار يجب أن تكون أول من تتنحّى

لتحل محلها المطبوعات الإلكترونية. في حين أن الأنماط الأخرى من المنشورات التقليدية ومن بينها الدوريات العلمية فإنها ستتأثر بهذا التحول مستقبلاً.

4) مرحلة المصغرات، وخلال أعوام الستينيات والسبعينيات صرفت الأموال بكل سخاء لتطوير تقنيات المصغرات في مجال النشر، وأن أكبر دعم لهذه البحوث كان من مجلس مصادر المكتبات الذي تم تأسيسه عام 1956 لهدف المساعدة في حل مشاكل المكتبات عامة، ومكتبات البحوث خاصة، فأخذ يقوم بالبحوث بخصوص الطرق الجديدة والإجراءات الحديثة في هذا الصدد، ونشر نتائج البحوث، والاتصال ببقية المعاهد العلمية لإجراء البحوث المماثلة بالإضافة إلى القيام بدور القيادة في هذا المضمار لكي ينسق الجهود لمزيد من التعاون بينهما. (خوري، هاني شحادة، 2001)

- أشكال النشر الإلكتروني :

توالت التطورات في مجال تقنية المعلومات وتعددت الوسائل والطرق والوسائط المستخدمة في تخزين المعلومات واسترجاعها وتبادلها عبر شبكات الحاسب المحلية والإقليمية والدولية ، وكان من أهم نتائج تلك التطورات هذا النمو المضطرد في مجال النشر الإلكتروني ، فعلى سبيل المثال كشفت إحدى الدراسات التي أجريت بين عامي 1985م - 1994م أن عدد قواعد المعلومات المتاحة بالاتصال المباشر يزداد بنسبة 28% في العام ، وأن عدد قواعد المعلومات المخزنة على أقراص مدمجة ينمو بنسبة 100% في العام ، بينما لا تتجاوز نسبة النمو في المطبوعات التقليدية عن 12 - 15% في العام ، وهو الأمر الذي دعت اليه بعض المبررات التي من أهمها ما يلي(جبري ، 2005) :

1. ان اللجوء الى مصادر المعلومات المحسبة قد يشكل حلا مثاليا للقضاء على مشكلة ضيق المكان المخصص لمصادر المعلومات التقليدية التي تعاني منها المكتبات نظرا لصغر حجم الوسائط المحسبة وعظم ما تحتويه من معلومات .
2. تتيح مصادر المعلومات المحسبة الفرصة لاستخدامها من قبل عدد كبير من الباحثين أينما كانوا دونما اعتبار لحدود المكان أو الزمان.

3. سهولة التوزيع وسرعته علاوة على انتفاء مشكلة نفاذ النسخ، فهي تحت الطلب في أي مكان وزمان، فنسخة واحدة من الكتاب كافية للوصول الى ملايين القراء في أنحاء العالم وفي الوقت ذاته.

4. السهولة والمرونة في تحديث البيانات وإصدار الطبعات الجديدة على فترات مناسبة.

5. تعتمد مصادر المعلومات المحسبة على نظم آلية متطورة في التكشيف واسترجاع المعلومات تمكن الباحث من إجراء عمليات الربط بين الواصفات وتقييدها أو توسيع دائرة البحث وتضييقها بما يحقق نتائج مرضية، وهذا ملا يمكن تحقيقه باستخدام المصادر التقليدية.

6. يمكن إجراء عدد من العمليات كنتيجة لعملية واحدة باعتماد النظم الآلية في تخزين ومعالجة المعلومات، فمثلا بعد تخزين السجلات الببليوغرافية الخاصة بمصادر المعلومات المتوفرة في مكتبة ما يمكن استخراج قائمة ببليوغرافية وقائمة بأسماء المؤلفين وكشاف للعناوين وكذلك للناشرين وقائمة برؤوس الموضوعات.

7. قلة تكاليف النشر الإلكتروني للكتب وغيرها من مصادر المعلومات كما يتم في المكتبات توفير المبالغ التي تصرف في إجراءات التزويد والطلب والشحن والتجليد والترميم وكذلك تكاليف اشتراكات الدوريات واختصار الجهود التي تبذل في متابعتها، حيث يمكن دمج الاشتراك في عدد كبير من الدوريات كاملة النص على أقراص مدمجة ، وتشكل الدوريات المطبوعة على وجه الخصوص إحدى المشكلات المالية المزمنة لأمناء المكتبات، إذ أن تكاليف الاشتراك فيها في ازدياد ملموس، كما أن معدل ما يصدر منها في نمو مستمر يقابله تقليص في بنود الصرف عليها عاما بعد عام، ذلك ما دفع ببعض المكتبات البحثية في الولايات المتحدة إلى الغاء الاشتراك في دوريات تصل قيمتها إلى 21 مليون دولار ما بين عام 1990 الى 1992 .

2 - خصوصية البحث في العلوم الانسانية:

ان موضوع البحث في العلوم الانسانية متغير، فهو غالبا ما يكون حول سلوك الانسان وافعاله، وهي متغيرة بتغير الزمان والمكان، وبالتالي لا يمكن ان نطلق أحكاما ثابتة تصل الى درجة القوانين العلمية.

2/ طبيعة العلاقات التي تربط بين الظواهر الانسانية هي طبيعة قيمية مرتبطة بالغاية والاهداف ، ويترتب على هذا – كما يرى عالم الاجتماع الالماني فيلهم ديثلي – أن العلوم الانسانية يجب ألا تسعى الى ايجاد صلات علية أو صياغة قوانين عامة أو شاملة ، وانما عليها ان تهتم بوضع تصنيفات تنميطية للشخصية ، والثقافة تكون بمثابة اطار لفهم النشاطات والاهداف الانسانية في الظروف التاريخية المختلفة .

3/ التعقيد وكثرة التفصيلات التي تتميز بها سواء على مستوى الشخصية الانسانية أو على مستوى العلاقات الانسانية ، الامر الذي يجعل الظواهر الانسانية في حالة حركة وتغير وعدم تكرار لنفس النمط تحت نفس الشروط.

4/اعتماد الملاحظة الخارجية لا يكفي وسيلة لإدراك كما لا يعمق معرفتنا بهذه الظواهر الانسانية.

5/ تدخل ذاتية الباحث في العلوم الانسانية، سواء كان في اختيار الأدوات او العينات التي تجرى عليها الدراسة. (بارودي ، 2013)

3 - أخلاقيات الباحث العلمي :

إن تجاهل الباحث العلمي أخلاقيات البحث العلمي ينسف الصفة العلمية والقيمية عن عمله البحثي. فمن الضرورة ألا يتعرض الباحث لزملائه الباحثين من حيث خصوصياتهم أو كراماتهم أو نهج سيرهم، إذ أن تسيس Politicization العملية البحثية ذات الصفة الموضوعية يتناقض مع أخلاقيات البحث العلمي. ومن أخلاقيات الباحث العلمي (وحدة ضمان الجودة، 2010):

1. الأمانة العلمية: من الضرورة نسبة الآراء لأصحابها الحقيقيين وتجنب انتحالها أو سرقتها.
2. كتمان سرية المعلومات أو خصوصيات المبحوثين.
3. تجنب إلحاق ضرر مادي أو معنوي بعينة البحث ومحاولة الضغط على المبحوثين أو استفزازهم.

4. فصل الحياة العلمية للباحث عن حياته العائلية أو الشخصية.

5. تجنب الخضوع لمؤثرات حكومية هادفة إلى ترك البحث في شؤون عامة حيوية.

4 - الضوابط الاخلاقية للبحث العلمي :

يذهب الكثير من الباحثين والدارسين الى اعتماد مجموعة من المعايير والضوابط الاخلاقية التي يجب ان يتصف بها البحث العلمي يمكن ان نوجزها فيما يلي: (بارودي ، 2013) .

1- الاعداد والتأهيل الذي يمكن ان نوفره للباحث للرفع من كفاءته العلمية وتوسيع خبرته في التحليل والفهم والتفسير.
2- الامانة، وهي من أهم قواعد البحث العلمي.
3- الموضوعية وعدم الانحياز والالتزام بالصدق في سائر مناحي عملية البحث.
4- المسؤولية العلمية والتقدير .
5- المسؤولية الاجتماعية ، فيجب على الباحث العلمي السعي لتحقيق النفع الاجتماعي وان يكون مسؤولا عن عواقب أبحاثه .
6- تحقيق مبدأ المشروعية ، ويتمثل بالنسبة للباحثين والعلماء في وجوب طاعة القوانين عند اجراء بحوثهم .
7- عدم انتهاك حقوق الانسان وكرامته عند اجراء التجارب اجتماعيا ونفسيا وطبيعيا.
8- الحرية والانفتاح أي الحرية في العلم والمشاركة في المعطيات والنتائج والافكار ....الخ .

5 - الملكية الفكرية واشكالاتها في الفضاء الالكتروني :

لقد أسهمت التطورات التي لحقت شبكة الإنترنت؛ في تسهيل عمليات وتقنيات السرقات العلمية من جهة؛ وصعبت من مأمورية المقاربة القانونية في هذا الشأن من جهة أخرى. ومعلوم أن السرقات الفكرية بكل أنواعها؛ هي سلوكات مشينة تنطوي على استعمال

حقوق الملكية الفكرية للغير على نحو غير مشروع؛ وممارسات غير قانونية تجرمها مختلف التشريعات الوطنية؛ والاتفاقيات الدولية؛ كما أنها سلوكات لا أخلاقية تهدد الابتكار والإبداع وتتنافى مع أبسط الحقوق التي كفلتها التشريعات المحلية والدولية للإنسان (الفقرة الثانية من المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). (لكريني ، 2009)

ويشير البعض إلى "أن ردود الفعل حول مسائل حماية الملكية الفكرية يتخذ موقفين أساسيين:

1- موقف أول يمكن وصفه بالموقف الصارم؛ إذ يرفض مبدأ السرقة الإلكترونية بمختلف أشكالها؛ سواء تعلق الأمر بالبرمجيات أو الموسيقى أو الأعمال الفنية والأدبية؛ معتبرا ذلك استباحة لا أخلاقية لمسار إعمال الفكر والإبداع الإنساني معرقلا له.

2- موقف مرن؛ وإن كان يجرم من حيث المبدأ أمر السرقة الفكرية والفنية والأدبية؛ فإنه لا يرى مانعا في خضوع الأمر إلى بعض الاستثناءات؛ من خلال إباحة بعض أشكالها ولا سيما المتعلق منها بالبرمجيات الحاسوبية".

إن التحولات المتسارعة في حقل الاتصال والمعلومات ومختلف الوسائط الإلكترونية؛ أصبحت تفرض بصورة ملحة تكييف وملاءمة التشريعات والقوانين المرتبطة بالنشر الإلكتروني؛ بالصورة التي تسمح بسد الفراغ الحاصل في هذا الشأن؛ وتجريم مختلف الأفعال التي تمس المتعاملين.. بما يعطي المصداقية لهذا النشر في أوساط مستعمليه. ويحول دون تحوله إلى سلاح عكسي؛ يكرس الفوضى والصراع والميوعة والتعتيم والاعتداء على حريات وحرمات الآخرين..(تايب ، 2008)

6 - الحماية القانونية للتدابير التكنولوجية ومستوياتها :

ولما كان إبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها أو تغيير المعلومات الضرورية لإدارة الحقوق من شأنه المساس بحقوق المؤلفين وتعريض مصالحهم للخطر لأنه يتيح للغير الحصول على المصنفات بدون دفع أي مقابل لأصحابها، فقد كان من الضروري تدخل المشرع لحماية التدابير التكنولوجية وحظر التحايل عليها . وقد لجأت

التشـريعات المقارنة إلى حماية التدابير التكنولوجية بقصـد منع الاعتداء على المصـنفات الرقمية بوسـائل شـتى ، ويمكن تقسـيم مسـتويات الحماية في التشـريعات المقارنة إلى ثلاثة مستويات (شنيكات ،2011) :

المسـتوى الأول: حظر الأفعال التي تبطل مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها متى اقترنت تلك الأفعال بنية الحصول على مصنف محمي قانونا :

المسـتوى الثاني: حظر الأفعال التي من شـأنها إبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها سواء كان المصنف محميا أو كان غير محمي:

وهذا المسـتوى أكثر ارتفاعا من المسـتوى الأول من حيث درجة الحماية التي يوفرها ، حيث يتضـمن الحظر المطلق لكل فعل من شـأنه إبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها سـواء كان المصـنف محميا عن طريق حق المؤلف أو غير محمي ، وسـواء كان الغرض من إلغاء التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها هو الاسـتغلال العادل للمصـنف المحمي أو لم يكن كذلك .

المسـتوى الثالث: حظر الأفعال التي من شـأنها إبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها ، بالإضـافة إلى حظر تصـنيع أو بيع أو تداول الأجهزة التي تسـتعمل لإبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها.

وهذا المسـتوى هو أكثر مسـتويات الحماية ارتفاعا ، لأن الحظر هنا لا يقتصـر على الأفعال التي من شـأنها إبطال مفعول التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها ، وإنما يمتد الحظر إلى تصنيع أو بيع أو تداول الأجهزة التي تستعمل في ذلك .

7 - النشر الالكتروني .....تحديات وعوائق

ان العزوف عن النشر الإلكتروني يعود الى أن قوانين أو أخلاقيات النشر الإلكتروني ما زالت غير واضحة المعالم، خاصة في العالم العربي فهذه الجوانب غير مكتملة من حيث القوانين والتطبيقات، وقالت: إذا لم يكن النشـر الإلكتروني منظماً، ولم توجد له قوانين أو

قواعد، فإن الكاتب والمصمم والناشر سيتعرضون بلا شك للضرر، ولذا، فهذه الموضوعات بحاجة إلى إعادة نظر.

كما أن الدول العربية لم تواكب صناعة النشر الإلكتروني بأدواته الحديثة الآن كما هو حادث في العالم الغربي وفي آسـيا، فنحن لم نتأخر في النشـر الإلكتروني فقط، بل في الترجمات الإلكترونية أيضاً، رغم أن دول العالم طورت ترجماتها وأصبح نقل العلوم سهلاً حيث لم نولي أهمية كبيرة للترجمة ...

أخلاقيات النشر الإلكتروني :

من الخطأ النظر إلى النشـر الإلكتروني كقافلة خير وكفى , فهي تحمل بين طياتها الكثير من الجوانب السلبية التي إن لم يحجمها أخلاق القائم عليها , نتج عن ذلك أعمال لا تحمد عقباها، وزاد من التحديات(ابوعيشة ، 2010) :

1 – محدودية وضعف الرقابة .

2- انخفاض التكلفة : فتكلفة عمل موقع على الإنترنت تكون بسيطة وتكلفة تجديد الموقع.

3-الشيوع والكونية: وسائل النشر الإلكتروني قادرة على الانتشار والشيوع وتجاوز الحدود السياسية والجغرافية بين الشعوب وهذا ما يعني بالكونية

4- الاستخدام غير الأخلاقي: والمواقع غير الأخلاقية ليست مواقع الجنس، فقط فهناك العديد من الصفحات في مجالات غير أخلاقية.

5-عدم احترام الخصوصية وفقدان سرية المعلومات: فهناك لصوص بيانات يقومون بالقرصنة على الأجهزة الخاصة وتخريبها وسرقة المعلومات.

6-إشكالية الحماية الفكرية: على الإنترنت تصعب عملية حماية الحقوق الفكرية حيث زادت سرقة البحوث وانتحالها وسرقة المنتجات الفكرية.

7- الثقة والمصداقية: حيث أنها تكاد تكون معدومة على الإنترنت.

الخاتمة:

يعد البحث والنشر من المعايير والقواعد الأساسي لتطور الجامعة ولخدمة المجتمع في شتى المجالات ومن أساسيات تطور الدول ، ومع ما تعرفه بلداننا العربية من تأخر، ولا مجال لها للخروج من التبعية والتأخر سوى الاهتمام أكثر بالبحث العلمي وربط مخرجاته مع المحيط الخارجي ولن يتأتى ذلك الا بتوفير مناخ ملائم لتطوير البحوث في مختلف العلوم ، وفق اخلاقيات واطر وقواعد تنظم عملية البحث من جهة وتحفظ حقوق الباحثين من جهة أخرى ، ومع التطور التكنولوجي لابد من الاهتمام أكثر بتنظيم النشر في البيئة الالكترونية خاصة مع الفوضى التي تشهدها في مجال حقوق المؤلف والملكية الفكرية والذي من شانه اعاقة تطوير البحث العلمي .

قائمة المراجع:

- أبو عيشة ، فيصل (2010) " الإعلام الإلكتروني" ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان ، ص 180و181.
- إنولا, ميشال(2004) " تقنيات اتصال حديثة: الوسائط المتعددة وتطبيقاتها في الإعلام والثقافة والتربية " ترجمة: لعياضي, نصر الدين, والصادق, رابح, دار الكتاب الجامعي, باريس .
- بارودي ، رشا علي (2013) اخلاقيات البحث العلمي في العلوم الانسانية ، كلية الآداب جامعة الخرطوم ، السودان .
http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle/123456789/7237/
- تايب، عائشة (2008) :" الثورة الرقمية المضادة: مقاربة سوسيولوجية لجرائم الفضاء الإلكتروني" ؛ مجلة إضافات؛ العدد الأول؛ ص 151
- جبري ، خالد بن عبدالرحمن(2005) : " مصادر المعلومات بين الإتاحة والتملك" , مجلة المعلوماتية العدد الثاني عشر متاح في http://informatics.gov.sa/details.php?id=123
- خوري ، هاني شحادة (2001) " النشر الالكتروني ومستقبل الكلمة المطبوعة" ,مجلة العربية 3000 ،عدد2, النادي العربي للمعلومات .
- زرن ، جمال (2005) " تأصيلا للإنترنت أو أي إعلام جديد في غياب المرجعية الفكرية والثقافية لوسائل الاتصال الحديثة" نشرت هذه الدراسة في كتاب جماعي عن : "العرب وثورة المعلومات"، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سلطان ، يوسف (2000) " نحو آلية لرسم سياسة للبحث العلمي في دولة الكويت" معهد الكويت للأبحاث العلمية.
- شنيكات ، غالب (2011) " حقوق المؤلف في البيئة الرقمية والنشر الالكتروني هل سايرت حقوق المؤلف التقدم التكنولوجي؟ "
/https://ueimaroc.wordpress.com/2011/10/29
- عبد العال، عنتر محمد أحمد(2011) " معوقات النشر الإلكتروني وعدم الاستفادة منه في الجامعات العربية: جامعة سوهاج نموذجا: دراسة ميدانية" .- Cybrarians Journal -. ع 26، سبتمبر ، مصر.

– لكريني، ادريس(2009) : انتكاس المنهجية في بناء المعرفة؛ العرب الأسـبوعي؛ لندن؛ عدد 22 أوت .

- لكريني ، ادريس (2016) :الإشـكالات القانونية التي يثيرها النشـر الإلكتروني المدونات الإلكترونية نموذجا " https://www.mohamah.net/law

- هوش ، ابوبكر(2000)" التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات " دار الفجر ، ليبيا ، ص 152.

- وحدك ضـمان الجودة (2010) ، " أخلاقيات البحث العلمي ، كلية التربية ،جامعة عين شمس، مصر.

- *Russell Matthew A . (February 8, 2011), Mining the Social Web: Analyzing Data from Face book, Twitter, LinkedIn, and Other Social Media Sites. USA/UK O'Reilly Media; 1 edition*